



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



السبت 2 نوفمبر 2019 - السنة الخامسة والعشرون - العدد 7107



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



في هذا العدد

الافتتاحية

02

إحلال السلام في المنطقة أولوية

الإمارات اليوم

03

«التعليم العادل» طموح إماراتي إنساني خالص

تقارير وتحليلات

04

«القطاع الخاص».. مسهم إيجابي في التوطين وتحفيز النمو

05

بعد البغدادي: كيف يحدد تنظيم «داعش» الإرهابي نشاطه؟

07

الصين عازمة على تشكيل العالم من جديد

شؤون اقتصادية

09

بنوك تتسابق لمنح عملائها مزايا تفضيلية على قروض السيارات

تطورات الأحداث في العراق

10

إرادة شعبية قوية لإسقاط رموز الطائفية

متابعات إعلامية

11

على هامش معرض الشارقة الدولي للكتاب 2019: الدكتور جمال السويدي يوقع كتابه «مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة في القرن الحادي والعشرين»



إحلال السلام في المنطقة أولوية

تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة العمل على تحقيق الاستقرار الإقليمي؛ وهي تبذل جهوداً حثيثة وعلى مستويات مختلفة من أجل إحلال السلام في المنطقة؛ وهو ما يتطلب حل النزاعات القائمة، ومن بينها وأكثرها أهمية القضية الفلسطينية التي مضى عليها حتى الآن أكثر من سبعة عقود. والإمارات تؤمن بأن حل القضية الفلسطينية يتطلب بالضرورة تهيئة الظروف الملائمة لذلك؛ من خلال القيام بخطوات وإجراءات ملموسة وعملية؛ وهذا ما أكدته الدولة؛ بصفتها رئيس مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيث حث المجتمع الدولي على تهيئة البيئة المناسبة لتمكين جهود إحلال السلام في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني، ووقف أي تدابير استفزازية غير مشروعة تُقوّض حل الدولتين. وهي تقوم بدور مهم في هذا السياق، حيث تواصل دعم الشعب الفلسطيني بكل الأشكال الممكنة، وذلك لتمكينه من الصمود على أرضه، والتخلص من الاحتلال الغاشم، وإقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967؛ وعاصمتها القدس. ولا تترك الدولة أي فرصة أو محفل إقليمي أو دولي إلا وتؤكد فيه هذه الثوابت، وتدعو المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسؤولياته لإيجاد حل عادل وشامل لهذه القضية التي كانت ولا تزال في طليعة سلم أولويات السياسة الإماراتية؛ كالعربية والدولية.

لقد فرضت التطورات الجارية في المنطقة وخاصة منذ اندلاع ما سُمي بـ «الربيع العربي» معطيات جديدة، تطلبت من الدولة مواصلة دورها الإقليمي والدولي وتوسيعه؛ وعلى صعد مختلفة؛ وبقيت الدولة ملتزمة بالبحث عن إحلال السلام، وبمبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية؛ ولهذا فقد عملت على توظيف كل الإمكانيات المتاحة للقيام بدور بناء وإيجابي من أجل إعادة الاستقرار في المنطقة؛ وبرغم كل التعقيدات التي تنطوي عليها الصراعات القائمة في عدد من الدول العربية، وظهور تحديات ربما يصعب التعامل معها بالدبلوماسية فقط مثل الإرهاب؛ فقد دعمت الدولة وأسهمت بكل الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسويات سياسية للأزمات الأخرى في المنطقة وقدمت العديد من المبادرات التي نجحت في تحقيق انفراج، بل حتى إنها أسهمت في إنهاء صراعات مسلحة استمرت عقوداً. وفي هذا السياق، تواصل الدولة جهودها من أجل إحلال السلام في اليمن، وقد قدمت الكثير من التضحيات؛ وأيدت بقوة جهود المبعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفيث؛ من أجل إيجاد حل سياسي للصراع الدائر هناك منذ خمس سنوات تقريباً؛ وكما قامت بدور أساسي في تحرير مناطق واسعة من أيدي الانقلابيين، فقد أيدت ودعمت الجهود الرامية إلى توحيد صفوف مختلف القوى الوطنية من أجل تحرير كامل البلاد والعمل على استعادة الأمن والاستقرار إليها.

ودعمت الإمارات أيضاً الجهود التي تبذل على مستويات مختلفة من أجل إيجاد حل سلمي دائم للأزمة في سوريا؛ وقد أيدت الاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخراً بين مختلف الأطراف حول اللجنة الدستورية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى ما يجري في ليبيا، حيث لم تتردد في دعم كل الجهود التي تبذل من أجل إعادة الاستقرار إلى هذا البلد العربي؛ إذ تدعو دائماً إلى وقف التصعيد؛ وتحث مختلف الأطراف على العودة السريعة إلى العملية السياسية، وتؤكد أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للأزمة الراهنة.

إذاً، تحرص دولة الإمارات على الحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين، وهي تبذل جهوداً مشهودة في هذا السياق؛ وهناك حرص شديد على إعطاء الأولوية دائماً للحلول السياسية؛ والإمارات لا تكتفي بالدعوة إلى مثل هذه الحلول أو تأييدها؛ ولكنها تقدم المبادرات؛ وقد حققت هذه السياسة نجاحات بارزة. حيث تدرك الإمارات من منطلق الواقعية السياسية أنه لا يمكن أن يتحقق الأمن والاستقرار، ومن ثم التنمية والازدهار سواء في الشرق الأوسط أو أي منطقة أخرى في العالم، ما لم يتم حل النزاعات القائمة، وخاصة تلك التي ترتبط بشكل مباشر بالسلم والأمن الدوليين، وعلى رأسها القضية الفلسطينية التي آن الأوان لحلها بطريقة عادلة، ووفقاً لقرارات الشرعية الدولية. وهنا، يجب على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته ويهيئ الظروف المناسبة إذا ما أراد فعلاً حل هذه القضية؛ فحلها سيفتح الطريق إلى حلول أزمات أخرى، بما فيها الأزمات السياسية والاقتصادية والتنموية.

«التعليم العادل» طموح إماراتي إنساني خالص

تنظر دولة الإمارات العربية المتحدة إلى التعليم باعتباره إحدى أهم الأولويات؛ وذلك سعياً إلى تطوير رأس المال البشري، وتعزيز الاقتصاد المتنوع القائم على المعرفة، والارتقاء بنوعية النظم التعليمية وتوفير التعليم الجيد؛ انطلاقاً من ضرورة حصول البشر كافة على فرصهم في التعليم، بعدالة ومساواة، بوصفه حقاً إنسانياً أصيلاً، يمكنهم من التحول إلى شركاء فاعلين في مسيرة البناء والتطور، والأخذ بأيديهم نحو مستقبل مستدام، يقوم على السعادة والرفاه والاستقرار. واتساقاً مع رؤية الدولة التنموية في ضرورة إمداد الأطفال بكل أدوات التعلم النوعية، وضمان جاهزية وقدرات الطلاب على المنافسة والتميز أينما كانوا؛ قال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، إن «التعليم العادل هو أن توفر أفضل تعليم للأطفال ولو كانوا على قمم الجبال»، وذلك في تغريدة نشرها سموه مؤخراً عبر صفحته في «تويتر»، ألحق بها مقطع فيديو يوضح وصول منصة «مدرسة»، بالتعاون مع الهلال الأحمر الإماراتي، إلى آلاف الطلاب بـ 6 ولايات في السنغال.

منصة «مدرسة» الإلكترونية، التي توفر 4 حلول ذكية مبتكرة تقدم آلاف الدروس التعليمية باللغة العربية، تعكس رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله، في تغيير واقع التعليم في الوطن العربي، وردم الفجوة التعليمية بين دوله ودول العالم المتقدم؛ وتواكب رؤية دولة الإمارات في توفير منصات إلكترونية تعليمية متنقلة في القرى النائية ومخيمات اللاجئين يصل عددها إلى 1000 قرية، وذلك لتوفير حلول تعليمية بديلة للطلبة العرب في المناطق غير المتصلة بالإنترنت، للاستفادة من محتوى المنصة التي تعد الأكثر تميزاً، في النهوض بواقع التعليم في العالم العربي الذي يُعدّ أولوية مُلحة؛ حيث قال سموه في ذلك إن «التعليم في العالم العربي هو الأمل الأكبر.. وإن التعليم الإلكتروني هو الحل المثالي للوصول إلى كل طالب عربي أينما كان».

الرؤية الإماراتية الطموحة في توفير التعليم للأطفال العرب في كل مكان، جاءت انطلاقاً من الهم الذي تحمله قيادة دولة الإمارات الرشيدة في قلبها، في ضرورة تأمين مستقبل الأطفال الأكاديمي والمعرفي، الذين لا يتمكنون من الحصول على فرص عادلة في التعليم كغيرهم من أقرانهم، وهو ما يتفق مع استراتيجياتها التنموية في المناطق الأكثر فقراً وحاجة، وبما لا ينفصل عن مبادراتها الإنسانية القائمة على تقديم العون لمحتاجيه، ليس فقط من خلال المال، وإنما من خلال الاستثمار بالإنسان وتنمية قدراته التي تدفعه نحو التفاعل في مسيرة بناء وطنه بشكل إيجابي ومؤثر.

إن منصة «مدرسة» التي توفر حلولاً تقنية نوعية تتغلب على تحدي عدم توافر الإنترنت في بعض مناطق العالم العربي، جاءت لتطوير محتوى تعليمي متميز باللغة العربية تمّ تعريبه بالاعتماد على أحدث المناهج والمساقات التعليمية في العالم، بحيث تتم إتاحتها مجاناً للطلبة العرب كافة في شتى أنحاء العالم، بما يتكامل مع المنظومة التعليمية الحديثة، ويعزز المحتوى التعليمي المتاح، ويصل إلى أكبر عدد ممكن من هؤلاء الطلبة؛ الأمر الذي يؤكد أن دولة الإمارات، ومن خلال هذه المبادرة، لا تكتفي فقط ببناء نظام تعليمي ابتكاري لمجتمع معرفي على الصعيد الوطني وإدارته، وإنما تركز على الاهتمام بتحقيق هذه الأهداف الحيوية عربياً أيضاً، بما يضمن تقوية الهوية الوطنية للطلبة العرب، ويقوّي حسّهم في المسؤولية الاجتماعية، ويحفّز الطاقات البشرية تجاه تعزيز معايير العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ويضمن لهم الحصول على التعليم استناداً إلى مبدئي العدالة وتكافؤ الفرص، وفق بيئة تعليمية آمنة وداعمة ومحفزة، وبما ينسجم مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة في ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم للجميع مدى الحياة.

أسست دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن خلال سياساتها واستراتيجياتها القائمة على التنوع والمعرفة والابتكار، الرغبة في تحقيق اقتصاد وطني نام ومتقدم، حيث كان للقطاع الخاص، وبالشراكة مع «العام» دور بارز في تحفيز النمو والتنمية، واستقطاب أصحاب الكفاءات والمبدعين، وخاصة من مواطني الدولة.

«القطاع الخاص».. مسهم إيجابي في التوطين وتحفيز النمو

والتأهيل والتمكين، وخاصة أن برنامج عمل تنفيذ تلك القرارات التي اعتمدها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، يركز على محاور رئيسية، أهمها تحقيق مستهدفات التوطين وزيادة استقطاب القطاع الخاص للمواطنين وتنمية قدراتهم ومهاراتهم وإعداد الكفاءات للمواطنة لكي تقود الاقتصاد المعرفي التنافسي الذي تسعى إليه الرؤية الاستراتيجية للدولة.

لقد بدأت حكومة دولة الإمارات التنبه مبكراً للتحديات التي تواجه القطاع الخاص فيما يتعلق بزيادة نسب التوطين،

نتيجة استعانة الشركات بخبرات أجنبية، والجهل بمزايا العمل في القطاع الخاص، إضافة إلى المزايا المالية في القطاع الحكومي التي تفوق الخاص وتجعل من الأخير غير جاذب للكفاءات المواطنة. كما يرى خبراء أن هناك تحديات ما زالت تعيق



تحقيق مستهدفات التوطين في قطاعات، منها قطاع السياحة على سبيل المثال، وذلك إثر الصورة النمطية المرسومة في الأذهان حول هذه المهنة وقلة الوعي بمستقبلها الرائد في الاقتصاد الوطني، فضلاً عن طول ساعات العمل في هذا القطاع، وذلك على الرغم من توافر الفرص والبرامج التدريبية المميزة التي تطرحها الهيئات والدوائر السياحية في الدولة. وبرغم وجود بعض التحديات التي تعيق الانخراط في بعض القطاعات الحيوية، إلا أن دولة الإمارات أدركت ضرورة تحفيز القطاع الخاص وتنمية معدلات التوطين فيه إلى مجموعة من النقاط؛ فقد تم العمل على تكثيف الاستثمار في التعليم للوصول إلى أرفع المستويات، وتوجيه القطاع الخاص نحو توظيف الخريجين الجدد، وتخصيص أدوار وظيفية تناسب مهارات وخبرات المواطنين، وتوفير ميزانيات مالية تسهم في تعيين الكوادر المواطنة وتأهيلها، وتقليل فجوة الامتيازات المالية بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى تعزيز بيئة الأعمال والابتكار، وإطلاق إمكانات المواطنين ليقودوا عجلة التطوير في مختلف القطاعات.

مؤخراً، صدرت بيانات عن وزارة الموارد البشرية والتوطين، تؤكد استحواذ 3 قطاعات اقتصادية، هي البناء والخدمات والعقارات، على 67.4% من إجمالي سوق الوظائف في القطاع الخاص، خلال النصف الأول من العام الجاري؛ حيث وصل عدد العاملين في هذه القطاعات إلى 3.43 ملايين من إجمالي 5.1 ملايين عامل في القطاع الخاص. ووفقاً للبيانات ذاتها، فإن قطاع البناء ما يزال في المركز الأول من حيث عدد الوظائف بنسبة 33.2%، يليه قطاع الخدمات بنسبة 21.7%، ثم قطاع العقارات بنسبة 12.5%، فيما توزعت بقية الوظائف على القطاعات الأخرى.

القطاع الخاص الذي يتزايد إقبال الراغبين في العمل فيه، تمكّن من إثبات قدرته على استحداث الفرص الوظيفية أمام الباحثين عن الوظائف؛ ومواكبته أحدث التطورات الخاصة بتقنيات التكنولوجيا والمعرفة وهو ما تأتي جزاء توجيه حكومة دولة الإمارات في تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، بهدف تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة وجعل الدولة مركزاً عالمياً للتجارة والصناعة والابتكار.

إن اهتمام دولة الإمارات بتطوير تشريعاتها وإجراءاتها المتعلقة بالقطاعات الحيوية، وخاصة البنية التحتية بوصفه أحد أبرز الدوافع التي عززت من دور القطاع الخاص وأسهمت في استقطاب الاستثمارات المحلية والخارجية إليه، أنتج سوقاً واسعة تمكنت من اجتذاب القوى العاملة إليها في شتى المجالات والأنشطة، واستقدمت أعداداً متزايدة من رواد الأعمال والخبراء من المنطقة وباقي أرجاء العالم إلى الدولة، لتأسيس أعمالهم في بيئة تشريعية وتحتية وتكنولوجية مناسبة وأمنة.

كما كان لقرارات التوطين دور بارز في إدارة سوق العمل بشكل أمثل، من دون إغفال جذب المواهب والمبدعين وأصحاب الكفاءات في القطاعات الرئيسية، حيث ستتوحد قريباً الجهود الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص بموجب قرارات التوطين، إزاء ما يتعلق بالتوظيف وبرامج التدريب

نشر «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى» دراسة حول تنظيم «داعش» قبل مقتل زعيمه أبو بكر البغدادي، لكل من كاثرين باور، وهي زميلة «بلومستين كاتس فاميلي» في المعهد، وماثيو ليفيت، وهو زميل «فرومر-ويكسلر» ومدير برنامج «راينهارد» للاستخبارات ومكافحة الإرهاب في المعهد، وهارون ي. زيلين، هو زميل «ريتشارد بورو» في المعهد.

بعد البغدادي: كيف يجدد تنظيم «داعش» الإرهابي نشاطه؟



2019، نفذ التنظيم مئات العمليات في العراق وسوريا. ففي سوريا، أعلن مسؤوليته عن شن 330 هجوماً في دير الزور، و103 في الحسكة، و99 في الرقة، و33 في حمص، و10 في درعا، و9 في حلب، و3 في محافظات دمشق. وفي العراق، أعلن التنظيم مسؤوليته عن شن هجمات إرهابية في محافظات مختلفة: 275 في ديالى و111 في كركوك و95 في نينوى و94 في الأنبار و92 في بغداد و46 في صلاح الدين و25 في بابل. أما خارج العراق وسوريا، فإلى جانب عملياته في مختلف «ولاياته» الخارجية، أقام «داعش» ولاية جديدة أسماها «ولاية وسط إفريقيا» تقوم بعملياتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وموزمبيق، تجسيداً لرحفها المتواصل نحو مناطق جديدة.

تمويل احتياطي

ما يزال تنظيم «داعش» - على الرغم من خسارة مناطق خلافته وما ارتبط بها من مصادر دخل مربحة - يتمتع بموارد جيدة. فوفقاً لفريق الأمم المتحدة لمراقبة العقوبات المعني بتنظيمي «داعش» و«القاعدة»، يُقدَّر أن التنظيم يملك ما يتراوح بين 50 مليون دولار و300 مليون دولار كاحتياطات من فترة الخلافة. ووفقاً للتقارير تم استثمار بعض هذه الأموال في أعمال مشروع مدرة للدخل في العراق والبلدان المجاورة. وثمة احتمال بأن تكون أموال أخرى مدفونة تحت الأرض أو مخبأة على هيئة متاجر. وعلى الرغم من أن التنظيم واجه مشاكل في السيولة مؤخراً وفقاً لبعض التقارير، وربما يستكشف وسائل جديدة لجمع

تعرض تنظيم «داعش» لضربة ساحقة بعد مقتل زعيمه أبو بكر البغدادي في محافظة إدلب السورية. وفي اليوم اللاحق، لاغتيال البغدادي، قُتل كما يدعى الناطق الرسمي باسم التنظيم - وخلف البغدادي المحتمل - أبو الحسن المهاجر. وتمت العملية حين دهمت القوات الخاصة الأمريكية مجمّعاً سكنياً في شمال غرب سوريا بالقرب من الحدود التركية، حيث أفادت التقارير أن المهاجر قُتل في غارة جوية عندما قُصفت ناقلة النفط التي كان يُهْرَب فيها عبر شمال سوريا. ويُعتبر نائب البغدادي، المدعو أبو عبدالله الحسني (الحاج عبدالله)، أحد الخلفاء المحتملين للبغدادي، ولاسيما في ضوء الشائعات التي تقول إنه من سلالة قريش، التي من شأنها أن توفر الغطاء الديني له كخليفة محتمل جديد. كما كانت هناك شائعات بأن عبدالله قردش، الضابط العراقي السابق، سيخلف البغدادي. لكن التنظيم حسم الأمر وأعلن أن أبا إبراهيم الهاشمي القرشي هو الزعيم الجديد له. وأياً كان الزعيم الجديد، فسوف يرث قيادةً عملياتية محلية فاعلة، على الأرض في العراق وسوريا وفي جميع أنحاء العالم على حد سواء، حيث ما تزال عمليات التنظيم جارية في «ولاياته» النائية. وما يزال التنظيم ينعم بالتمويل الكافي، الذي، إلى جانب استمرار أيديولوجيته المتطرفة، يجعله خطراً إرهابياً وتمردياً دائماً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن انسحاب معظم القوات الأمريكية من سوريا، وهروب سجناء التنظيم من معسكرات الاعتقال في البلاد، والمشكلة الملحة المتمثلة بالتعامل مع سجناء التنظيم الذين ما زالوا محتجزين في معسكرات مثل الهول، كلها أمور توفر للجماعة الجهادية فرصاً للظهور مجدداً.

تهديد مستمر

على الرغم من ادعاء الرئيس ترامب بأن تنظيم «داعش» قد هُزم، إلا أن عملياته على الأرض في العراق وسوريا، وعلى الصعيد العالمي أيضاً، تشير إلى عكس ذلك. فمنذ أن خسر التنظيم آخر معاقله في باغوز السورية، في أواخر مارس

الإسلامية. فالظروف الكامنة التي تدفع الناس إلى تبني الأيديولوجيات المتطرفة والحركات العنيفة - بدءاً من سوء الحكم والفساد الرديء إلى قمع الوسائل المشروعة والسلمية للتعبير عن الرأي - ما تزال قائمة في جميع أنحاء المنطقة، كما يتضح من الاحتجاجات الأخيرة في لبنان والعراق. وفي غضون ذلك، وحتى مع قيام تنظيم «داعش» بالتخطيط لشن هجمات في الغرب، ما يزال التهديد الإرهابي المهيمن الذي يمثله التنظيم في الدول الغربية هو تأثير أيديولوجيته في المتطرفين العنيفين المحليين - أي مواطني الدول الغربية وسكانها. وفي مايو الماضي، قال مدير «جهاز الأمن الداخلي» البريطاني، «MI5»، إن 80 في المائة من الهجمات الإرهابية التي أُحبطت في الغرب شملت أفراداً من تنظيم «داعش».

ووفقاً لـ «نشرة الاستخبارات المشتركة» لمجتمع المخابرات الأمريكي، التي نُشرت في أعقاب شريط الفيديو [الدعائي] الذي ظهر فيه البغدادي في أبريل، فإن «معظم المتطرفين العنيفين المحليين لا يحشدون عموماً للعنف رداً على أحداث معينة، وعادةً ما يتأثرون بمجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والأيديولوجية والشخصية». ومع ذلك، يضيف التقرير أن الأحداث الرئيسية - مثل شريط الفيديو الذي ظهر فيه البغدادي في إبريل أو مقتل البغدادي يمكن أن تعزز «أولئك الذين يترددون في التزامهم بـ تنظيم «داعش»». وفي الواقع، وعلى المدى القصير، فإن مقتل البغدادي قد يدفع ما تبقى من قيادة تنظيم «داعش» أو، على الأرجح، أفراداً من عملاء التنظيم أو متطرفين عنيفين محليين لمحاولة تنفيذ هجمات للانتقام لموته وإثبات استمرار قابلية التنظيم على البقاء والمرونة. وعلى عكس أسامة بن لادن، التي حدثت في منطقة كان فيها تنظيم «القاعدة» تحت قيادة الأجانب، فإن قيادة تنظيم «داعش» هي إما عراقية أو سورية. ودائماً ما كان «داعش» أكثر اندماجاً محلياً في العراق وسوريا من «القاعدة» في أفغانستان وباكستان. ويؤشر ذلك إلى أن تنظيم «داعش» سيكون على الأرجح أكثر مرونةً وأن مخزن مجنّديه وزعمائه المستقبليين سيكون أكبر من أي مخزن امتلكه تنظيم «القاعدة» بعد أن ضعفت قيادته الأصلية في أفغانستان وباكستان.

الأموال، فإنه كان قادراً حتى وقت قريب على تمويل الخلايا النائمة وغيرها من العمليات في معاقلة الجوهرية السابقة في العراق وسوريا.

وبعد أن حُرِمَ التنظيم اليوم من أراضيه، من المرجح أن يلجأ إلى الابتزاز كوسيلة لجمع الأموال، كما فعل سلفه، تنظيم «القاعدة في العراق»، من خلال الاستفادة من مشاريع إعادة الإعمار وفرض ضرائب على حركة النفط. وبالإضافة إلى الابتزاز، قد يقوم التنظيم بإحياء أشكال أخرى من وسائل جمع الأموال، مثل عمليات الخطف للحصول على فدية، بعد أن بدت هذه الأخيرة وكأنها تنخفض من حيث نسبتها من عائدات التنظيم مع تراجع الأهداف ذات القيمة الأعلى على غرار عمال الإغاثة الغربيين.

استمرار الصدى الأيديولوجي

في مارس 2019، وفي تسجيل صوتي بثّه التنظيم على تطبيق «تليغرام» عبر وسائل التواصل الاجتماعي بعد حادثة إطلاق النار على مسجدين في نيوزيلندا، كسر المهاجر صمتاً دام ستة أشهر ليستخدم مأساة كرايستشيرش من أجل حث أتباعه على ممارسة العنف، حيث قال: «إنّ مشهد القتل في المسجدين لحريٌّ به أن يوقظ الغافلين ويحضّ أنصار الخلافة للنار والانتقام لدينهم». وفي أثناء ضغطه على باقي مقاتلي التنظيم في سوريا لمواصلة القتال، دعا أيضاً «جنود الخلافة» في ولايات التنظيم إلى الاستمرار في «الاستعداد للحرب والاجتهاد بشأنها».



وأطلق البغدادي نفسه دعوات مماثلة في الفيديو الذي سجّله في إبريل 2019، وهو أول ظهور له منذ إعلانه تشكيل التنظيم من منبر «مسجد النوري» في الموصل في يوليو 2014 - دعا فيه إلى مواصلة القتال في سوريا، وأشاد بالهجمات التي ألهمها تنظيم «داعش» في سريلانكا والسعودية وحث على القيام بعمليات إضافية في الخارج. وعلى الرغم من مقتل البغدادي والمهاجر، ستبقى أصداً مثل هذه الرسائل تتردد بين عناصر التنظيم وأتباعه ومجنّديه المحتملين الذين يجذبون إلى التنظيم لمجموعة من الأسباب التي تختلف باختلاف الأشخاص كالهروب من المظالم المحلية، التي يقابلها تنظيم «داعش» بحس الانتماء والتمكين، إلى الإيمان بقيام دولة خلافة تحكمها الشريعة

يتناول هال براندز، الأستاذ البارز بكلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز، في تقريره على موقع بلومبيرغ، مساعي الصين لإعادة تشكيل النظام العالمي من خلال استغلال موقعها الجغرافي وكقوة محورية في قارة آسيا.

الصين عازمة على تشكيل العالم من جديد



إجمالية قد تبلغ من 1 إلى 2 تريليون دولار. ومع ذلك، فإن المشروع في جوهره يمثل مسعى من مساعي الصين لبناء موقع سياسي جغرافي متكامل ليوراسيا تكون الصين في القلب منه.

إن الاستثمار في خطوط أنابيب الطاقة التي تسير عبر آسيا الوسطى إلى ما وراءها ليس طريقاً للحفاظ على تدفق الصناعات الصينية فحسب، بل هي طريق لتأسيس مسارات إمداد برية لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية تعطيلها بسهولة. كما أن تعزيز روابط التجارة والاستثمار والبنية التحتية مع دول من كامبوديا إلى وسط أوروبا من شأنه أن يشد هذه الدول إلى المدار السياسي والاقتصادي والجغرافي الصيني أو على الأقل يحد من مقاومتها لنفوذ بكين. وأينما وصلت أموال الصين، تبعها نفوذها الدبلوماسي والعسكري. وعلى غرار ذلك، يعد توسيع العلاقات الاقتصادية مع دول يغلب عليها الطابع الاستبدادي في جميع أنحاء يوراسيا فرصة لبناء نظام تكنولوجي واقتصادي يدور في فلك الصين في الوقت الذي يسير فيه الطلاق بين واشنطن وبكين ببطء. أما سعي الصين لبناء علاقات تعاونية مع روسيا وهي مبادرة بعيدة عن مبادرة حزام واحد وطريق واحد ولكنها مرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً، فسوف يمكنها من بناء كتلة استبدادية تشمل الغالبية العظمى لأراضي يوراسيا.

وبالرغم من أن المسؤولين الصينيين لا يقولون ذلك، فإن الهدف الأسمى من هذه المبادرة يبدو أنه يجسد أفكار هالفورد ماكندر عالم الجغرافية البريطاني الذي أسهم في مطلع القرن العشرين في نشر مفهوم يوراسيا بصفتها كتلة سياسية جغرافية، وحث ماكندر القوى البحرية العالمية

يعتبر العامل الجغرافي من أكثر العوامل الثابتة التي تؤثر في نجاح أي دولة على الصعيد العالمي. إنما الدول بمواقعها الجغرافية، ذلك أن المزايا والعيوب التي تأتي من الموقع الجغرافي تتغير عادة ببطء، هذا إن تغيرت أصلاً، وهذا ما يجعل مساعي الصين الجريئة لإعادة صناعة الموقع الاستراتيجي ليوراسيا مساعي لافتة للنظر، فها هي بكين تستثمر تريليون دولار من أجل تحويل موقعها الجغرافي الاستراتيجي من عيب إلى ميزة جغرافية عظيمة.

وسوف يعد ذلك تحولاً خطيراً في ظل جميع المسؤوليات التي يفرضها عليها موقعها الجغرافي، فالصين تواجه في محيطها البحري حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها الاستراتيجيين الذين يمثلون محطة انطلاق للقوة الأمريكية غربي المحيط الهادي؛ وفي الشمال تقبع روسيا الطموحة والتي كانت وما زالت أقرب للعداوة من الصداقة. وعلى الأطراف الغربية والجنوبية للصين، تقبع دول مثل فيتنام والهند، وهي دول من المتوقع أن تعارض صعود الصين، وتقع كذلك دول آسيا الوسطى التي كانت ومازالت ميداناً من ميادين المنافسة مع روسيا. ولولا أن جيران الولايات المتحدة الأمريكية يتسمون بالوداعة واللدانة، لطوق الأعداء الصين من كل جانب منذ زمن.

ولا تقف العقبات الجغرافية عند هذا الحد وحسب، بل إن اقتصاد بكين الذي يستهلك كميات مهولة من الطاقة يعتمد اعتماداً كبيراً على النفط والغاز الطبيعي القادم من الشرق الأوسط، وهذه الواردات تعبر من خلال ممرات بحرية ضيقة هي مضيق تيران المؤدي إلى البحر الأحمر ومضيق ملقا في إندونيسيا، وهي التي يمكن أن يغلقها الأسطول البحري للولايات المتحدة الأمريكية. ولذلك ليس غريباً أن يدرك زعماء الصين أن تحقيق أي طموحات عالمية لبكين مرهون بتغيير الجغرافيا الاستراتيجية للدولة.

وهذا هو المعنى الحقيقي لمبادرة حزام واحد وطريق واحد التي أطلقتها الصين، وهي عبارة عن مجموعة من برامج الاستثمار والتجارة والبنية التحتية التي تشمل يوراسيا والمناطق المحيطة بها بما في ذلك القرن الإفريقي بقيمة

الوقت الذي يصارع فيه هذا النظام فقاعة الديون الهائلة. وعلاوة على ذلك، يقول دانيال ماركي زميل كلية جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة أن الخطط السياسية الجغرافية الكبرى تجتمع مع الحقائق المحلية المتضاربة في مشروع حزام واحد وطريق واحد، مثلما ورطت جهود الحرب الباردة أمريكا في صراعات سياسة قذرة في دول شتى في جميع أنحاء العالم الثالث، فإن مشروع حزام واحد وطريق واحد سوف يورط الصين في الفساد وعدم الاستقرار في دول مثل أوزبكستان وباكستان. ولا شك أن الصين سوف تجني مزيداً من النفوذ من خطة يوراسيا الطموحة، إلا أنها سوف تجني كذلك كثيراً من المشكلات الدبلوماسية والاقتصادية.

وأخيراً، يتبقى رد القوى العظمى التي تحكم العالم على هذا المشروع، فالولايات المتحدة لديها كل الحوافز اللازمة للوقوف في طريق بكين ومنعها من تحقيق أهدافها وكذلك يدرك كثير من الدول المجاورة للصين والواقعة في إقليم يوراسيا ولاسيما الدول الديموقراطية أن استقلالهم سوف يتأثر تأثيراً كبيراً إن استطاعت الصين الوصول إلى تفوقها عالمياً. ومع ذلك، تفوقت إدارة الرئيس دونالد ترامب في التحذير من هذا السيناريو، ولكنها لم تضع بدائل أخرى جيدة للدول التي تحتاج رأس المال والبنية التحتية والتكنولوجيا، كما أنها أظهرت ضعفاً في المهارة والثبات اللازمين لحشد ائتلاف مناهض لهذا المشروع.

إن انتهاج الولايات المتحدة الأمريكية للسياسات التجارية التي تضر الحلفاء والمنافسين على السواء، سوف يجعل الولايات المتحدة الأمريكية تخلق أمام الصين الفرصة التي تحتاج إليها. إن تضييع الولايات المتحدة الأمريكية لنفوذها في الشرق الأوسط سوف يفتح الباب لمزيد من النفوذ الصيني هناك، وتستطيع واشنطن أن تؤثر تأثيراً كبيراً في مصير مشروع يوراسيا الصيني، لكن عليها أن تتجح أولاً في التوقف عن تدمير نفسها بنفسها.



على منع أي دولة معادية من السيطرة على أراضي يوراسيا. ولكن الصين لا تريد أن تسيطر على هذه الأراضي بقوة السلاح كما فعلت القوى الطاغية في القرن العشرين، بل تعتصم بكين بما لديها من تميز اقتصادي جغرافي من أجل بسط نفوذها المهيمن في جميع أرجاء يوراسيا، ومن ثم بناء مركز استراتيجي تستطيع منه تسليط نفوذها في جميع أرجاء المعمورة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل ستنجح الصين في ذلك أو لا؟ ليس من السهل إعادة الجغرافيا الاستراتيجية إلى ما كانت عليه، وبالرغم من تصاعد نجم الصين فيما يبدو في الوقت الحالي، إلا أن ثمة صعوبات عديدة تلوح في الأفق أمامها. وأول هذه الصعوبات، لن ينجح مشروع يوراسيا الصيني إلا إذا ظلت روسيا شريكاً فيه لا عدواً، ولقد فاجأ الرئيس فلاديمير بوتين حتى الآن كثيراً من المراقبين الأمريكيين بسماحه أن تكون روسيا مطية للصين، بل إن



موسكو منحت شركة هواوي الصينية العملاقة في صناعة التكنولوجيا دوراً رائداً في تطوير شبكات الجيل الخامس الروسية. ولكن من المفترض أن المسؤولين الروس يرون

خطراً على المدى البعيد في المساهمة في صعود قوى عظمى تستأثر بكل ما حولها على حدودهم. ولا شك أن الطرق الصينية الداخلية في أمريكا الوسطى - وهي إحدى ثمار مبادرة حزام واحد وطريق واحد - تدفعنا إلى اليقين بأن طموحات الصين لا بد أن تتحقق على حساب موسكو. وعلاوة على ذلك، ثمة أسباب أخرى تدعونا إلى تشكيك في الجدوى المالية لمبادرة حزام واحد وطريق واحد، إذ ضخت البنوك الصينية استثمارات ضخمة في مشروعاتها، غير أن كثير من هذه القروض لم تأتِ بالنتائج المرجوة منها، ويميل المسؤولون الأمريكيون إلى النظر إلى هذا الأمر - وهم محقون في ذلك - على أنه موقف صعب للغرب لأن الدول التي تعجز عن سداد ديونها سوف تضطر للخضوع لرقابة بكين على موانئها والبنى التحتية الاستراتيجية الأخرى. لكن الحد الآخر لهذا السلاح هو إمكانية زعزعة هذه الديون الميئة، لاستقرار النظام المالي الصيني في

بنوك تتسابق لمنح عملائها مزايا تفضيلية على قروض السيارات



كانت درجة التقييم الائتماني الخاصة بالمقترض أعلى، أمكنه التمتع بمزايا أكثر، مثل: إجراءات أسرع، ومعاملات ورقية أقل، وأسعار فائدة منخفضة، ومبالغ قروض وحدود ائتمانية أعلى.

تتسابق بنوك عاملة في الدولة على تقديم عروض على قروض السيارات قبل طرح موديلات العام الجديد، حيث أعلنت بنوك عدة، فائدة صفرية على عدد من العلامات التجارية للسيارات الفارهة، وعدد محدد من طرازات السيارات من ماركات معينة، فيما تم إعلان هذه العروض لفترات محددة لتخفيض الفائدة إلى 1.39% على تمويلات السيارات بشكل عام. وكشف رصد أجرته «الاتحاد» لعروض تمويلات السيارات في البنوك المختلفة، أن سعر الفائدة الذي تمنحه البنوك على قروض السيارات للعملاء الراغبين في الحصول على قرض سيارة، أصبح يختلف من عميل إلى آخر بحسب (أهلية العميل)، ووفقاً للتقييم الائتماني الممنوح للعميل الراغب في الاقتراض من مكتب الاتحاد للمعلومات الائتمانية، إذ إنه كلما

ولي العهد السعودي يوافق على إعلان الطرح العام الأولي لأرامكو يوم غد الأحد

قالت خمسة مصادر مطلعة لرويترز إن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، وافق يوم أمس الجمعة على أن يصدر إعلان الطرح العام الأولي لعملاق النفط المملوك للدولة أرامكو السعودية يوم غد الأحد. وأضافت المصادر أن أكبر شركة للنفط في العالم ستعلن خططها للطرح في الثالث من نوفمبر. وقال أحد المصادر: «ولي العهد أعطى أخيراً الضوء الأخضر». وامتنعت أرامكو عن التعليق. ووفقاً لمصادر، فإن مسؤولين ومستشارين من أرامكو السعودية عقدوا اجتماعات مع مستثمرين على مدار الأيام القليلة الماضية في محاولة للوصول إلى تقييم أقرب ما يمكن إلى تريليوني دولار قبيل إطلاق إدراج متوقع يوم غدٍ. وبلوغ التريليوني دولار، وهو التقييم الذي سيحمله أضخم طرح أولي عام في التاريخ، تحتاج الرياض إلى أن يجمع الإدراج الأولي لحوصة تتراوح من واحد إلى اثنين بالمئة من الشركة في البورصة السعودية لجمع ما بين 20 مليار دولار و40 ملياراً على الأقل.

فيتش تعدل تصنيفها لتركيا إلى «مستقر» وتتوقع ألا يكون للعملية في سوريا تأثير

عدلت وكالة فيتش العالمية للتصنيف الائتماني توقعاتها بشأن تركيا من «سلبى» إلى «مستقر» وأكدت تصنيفها عند مستوى «بي بي-» قائلة إنها لا تتوقع تأثر المؤشرات الأساسية للائتمان بعملية أنقرة في شمال شرق سوريا. وقالت الوكالة إن «تركيا واصلت تحقيق تقدم في إعادة توازن اقتصادها واستقراره، ما أدى إلى تقليص مخاطر الهبوط منذ مراجعتنا السابقة في يوليو».

النفط يقفز نحو 4% بدعم من آمال التجارة بين أمريكا والصين لكنه ينهي الأسبوع على انخفاض

صعدت أسعار النفط نحو 4 في المئة يوم أمس الجمعة بدعم من علامات على تقدم في محادثات التجارة بين الولايات المتحدة والصين وبيانات اقتصادية أقوى من المتوقع في البلدين، بما في ذلك الوظائف الأمريكية ونشاط المصانع الصينية. وأنهت عقود خام القياس العالمي من مزيج برنت جلسة التداول مرتفعة 2.07 دولار، أو 3.5 في المئة، لتبلغ عند التسوية 61.69 دولار للبرميل لكنها تنهي الأسبوع منخفضة نحو 0.4 بالمئة. وصعدت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 2.02 دولار، أو 3.7 بالمئة، لتسجل عند التسوية 56.20 دولار للبرميل لكنها هبطت 0.8 بالمئة على مدار الأسبوع. وأظهر مسح أجرته رويترز أن من المتوقع أن تظل أسعار النفط تتعرض لضغوط في العامين الجاري والقادم. وتوقع استطلاع شمل 51 خبيراً اقتصادياً ومحلاً أن يبلغ سعر برنت في المتوسط 64.16 دولار للبرميل في 2019 و62.38 دولار للبرميل في العام القادم.



إرادة شعبية قوية لإسقاط رموز الطائفية

تواصل الاحتجاجات في العراق منذ أكثر من أسبوع، حيث خرجت مظاهرات عارمة يوم أمس الجمعة تعد الأكبر في البلاد منذ سقوط نظام الرئيس الراحل صدام حسين، قبل أكثر من خمسة عشر عاماً؛ وفيما يأتي آخر التطورات في هذا السياق:

- نصب الآلاف خياماً في ساحة التحرير ببغداد، وانضم إليهم آلاف آخرون كثر، عصر يوم أمس، حيث كان عشرات الآلاف قد احتشدوا في الميدان منددين بالنخب التي يرونها فاسدة تأتمر بأمر القوى الأجنبية ويحملونها المسؤولية عن تردي أوضاع المعيشة. وقد تسارعت خلال الأيام الماضية بشكل مذهل وتيرة الاحتجاجات التي راح ضحيتها نحو 250 شخصاً على مدار الشهر الماضي، إذ اجتذبت حشوداً ضخمة من مختلف الطوائف والأعراق لرفض الأحزاب السياسية، كما وجه المتظاهرون اتهامات لإيران باستخدام أنصارها لمحاولة القضاء على المظاهرات باستخدام العنف.
- شهدت محافظات عراقية أخرى احتجاجات مع امتداد الاضطرابات في معظم مناطق الجنوب الشيعية وقد شملت مدينة كربلاء، ونددت منظمة العفو الدولية بالعنف في كربلاء، فيما تواردت أنباء عن محاولة عدد من المتظاهرين في البصرة الغنية بالنفط إغلاق الطريق المؤدي إلى حقل مجنون النفطي، ونصبوا خيمة دعماً للاحتجاجات في بغداد لكن مصادر نفطية قالت إن العمليات النفطية لم تتأثر.
- ندد المرجع الديني الأعلى للشيعية في العراق، علي السيستاني، بالهجمات على المتظاهرين، وحذر من أي تدخل خارجي في الاحتجاجات المناهضة للحكومة، وحذر السيستاني من «الاقتتال الداخلي والفوضى والخراب»، وأيد المحتجين الذين يقولون إن الحكومة يتم التلاعب بها من الخارج، ولاسيما من إيران. وجاءت تصريحات السيستاني بعد يوم من نصائح المرشد الأعلى الإيراني، علي خامنئي قال فيها: «لكل من يهمه أمر العراق ولبنان يجب جعل استعادة الأمن في البلدين أولوية».
- حث وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو كل الأطراف، على نبذ العنف، مضيفاً، بحسب «سي إن إن»، أن تحقيق الحكومة العراقية في أعمال العنف التي وقعت في أوائل أكتوبر الماضي «يفتقر للمصداقية الكافية»، وقال الوزير في بيان: «الشعب العراقي يستحق تطبيق المحاسبة والعدالة، وينبغي لحكومة العراق أن تستمع إلى المطالب المشروعة للشعب العراقي».

الدلالات والسيناريوهات؟

تنطوي وتيرة الاحتجاجات ووصولها إلى مستويات غير مسبوقة منذ عقود، على أهمية كبيرة، ولا يخلو هذا من دلالات مهمة: أولاً، يؤكد أن الشعب العراقي قد ضاق ذرعاً بالقوى والأحزاب التي تحكم العراق منذ سقوط نظام صدام؛ وبالنظام الطائفي المقيت؛ وثانياً، أن العراقيين على اختلاف طوائفهم ومذاهبهم وحتى أعراقهم، فقدوا الثقة بالنخبة السياسية وبكل الوعود التي طرحتها، حيث وصل الفساد إلى مستويات قياسية، بينما لم يتحسن الوضع حتى بعد التخلص من تنظيم داعش قبل أكثر من عامين؛ بل زاد سوءاً برغم الإنفاق الهائل والاستثمار الكبير في هذا المجال؛ أما سياسياً فالصراع بين التيارات تحكمه قاعدة الإقصاء؛ والغلبة فيه للأقوى والأكثر نفوذاً بينما تواصل تهميش القوى الأقل تمثيلاً وكذلك الأقليات؛ وثالثاً، أن العراقيين تنبهوا لخطر التدخل الخارجي وخاصة من جانب إيران، التي وصل فيها الحد إلى وصف مرشدها الأعلى المظاهرات في العراق (كما في لبنان) بالمؤامرة؛ ولكن جواب العراقيين على هذا التدخل والافتراء، جاء فورياً، حيث خرجت يوم أمس الجمعة مظاهرات بمئات الآلاف ترفض تدخل إيران؛ كما أحرقت وديست أعلامها وصور قادتها.

أما فيما يتعلق بالسيناريوهات؛ فيبدو أن العراقيين سيواصلون الاحتجاجات وبكثافة، حتى إسقاط الحكومة، وهو الذي قد يكون وشيكاً؛ ولكن استقالة الحكومة، مع ذلك، لن تكون كافية لتهدئة الشارع، بل سيتواصل الحراك حتى إجبار القوى السياسية على إجراء انتخابات مبكرة، ولكن وفق قانون جديد؛ كما يطلبون؛ ويؤيدهم بذلك الكثير من القوى الوطنية التي عانت هذا القانون، الذي يرسخ الطائفية.

إذاً، الاحتجاجات مستمرة، ولا يتوقع أن تتوقف قبل تحقيق مطالب الشعب الأساسية؛ مهما كانت حدة القبضة الأمنية.



على هامش معرض الشارقة الدولي للكتاب 2019 الدكتور جمال السويدي يوقع كتابه «مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة في القرن الحادي والعشرين»

كتب ومنشورات قيمة ومتميزة، وأنشطة وفعاليات ولقاءات فكرية وثقافية تثري المشهد الثقافي المحلي والعربي والدولي. وأكد سعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي، أن حرصه على توقيع كتابه، ينبع من حرصه البالغ على التواصل مع المثقفين والمفكرين، بوصفه فرصة إيجابية للنقاش والحوار حول ما تضمنه الكتاب من أفكار ومعلومات.

ويتميز كتاب «مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة في القرن الحادي والعشرين: قضايا وتحديات في عالم متغير»، بكونه يسلط الضوء على دراسة المجتمع الإماراتي، من منظور شامل يتضمن الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية وغيرها، وكل ما يدخل ضمن قضايا الأمن الوطني، وفي مقدمتها الأمن الاجتماعي، وقد حرص سعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي، على أن تكون قراءته لهذه القضايا والتحديات، بعد أن تعمق بدراسة ما يجري من تحولات وتغيرات كبرى، يشهدها العالم على المستويات المختلفة.

ويلحظ القارئ لكتاب «مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة في القرن الحادي والعشرين: قضايا وتحديات في عالم متغير»، تركيز سعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي، على رؤية مفادها أن مهددات الأمن الاجتماعي الجديدة جاءت بفعل العديد من العوامل؛ من أهمها: تغير طبيعة الحروب والصراعات، وانتشار نزعات التطرف والإرهاب، وبروز التوترات الدينية والطائفية والمذهبية والعرقية، فضلاً عن التحولات التكنولوجية غير المسبوقة في ظل الثورة الصناعية الرابعة، وما ينطوي عليها من آثار اجتماعية يمكن أن تنال من استقرار بعض المجتمعات وأمنها.

وقع سعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مساء يوم الجمعة الموافق 1 نوفمبر 2019، كتابه الجديد المعنون بـ «مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة في القرن الحادي والعشرين: قضايا وتحديات في عالم متغير»، وذلك في جناح المركز المشارك في معرض الشارقة الدولي للكتاب 2019.

وقد حضر حفل التوقيع نخبة من المثقفين والمفكرين والكتاب والصحفيين، وعدد كبير من المهتمين بالشأن المحلي والإقليمي والدولي؛ حيث حرصوا على اقتناء نسخة من الكتاب موقعة من سعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي، مؤكدين رغبتهم الشديدة في قراءة ما تضمنه الكتاب من تحليلات معمقة. وخلال الحفل، قدّم زوار جناح مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في مقر معرض الشارقة الدولي للكتاب 2019، شكرهم لسعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي، مشيدين بالجهود النوعية التي يبذلها سعادته في تسليط الضوء على الأحداث المحورية التي رافقت نشأة دولة الإمارات العربية المتحدة وتطورها ومكائنها التي ترسخت في سنوات قليلة على المستويين الإقليمي والدولي، إضافة لإسهامات سعادته الفكرية والعلمية التي تثري المكتبتين العربية والإسلامية، في مجال العلوم الاجتماعية.

وبهذه المناسبة عبر سعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي، عن سروره البالغ بتوقيع كتابه الجديد في معرض الشارقة الدولي للكتاب 2019، مؤكداً أن المعرض يعدّ إحدى أكبر المنصات الثقافية في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي منطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع؛ وذلك لما يتضمنه من